المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 -Electronic ISSN 2790-1254
العدد 10A لسنة 2023
No10A - Septembr 2023

دور تانسو تشيلر الاقتصادي في تركيا 1993 - 1996

م . م. فضاء حازم عبد الحسين

المديرية العامة للتربية في محافظة ميسان

الملخص :

شهدت تركيا في تسعينيات القرن الماضي توجهاً اقتصاديا استند الى الانفتاح على العالم الخارجي في اثناء رئاسة وزراء تانسو تشيلر١٩٩٣- 1996 والذي افضى الى جملة من التغييرات الاقتصادية لغرض اعادة الترتيب البنيوي للسلطة ، كما اسهمت التغييرات التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط في بداية عقد التسعينيات ولاسيما حرب الخليج الثانية في 16 كانون الثاني 1991 و أنهيار الاتحاد السوفياتي في 25 كانون الاول1991 و مرحلة ما بعد الحرب الباردة في خلق ازمات اقتصادية كبيرة جدا في الاقتصاد التركي ، وبروز ملامح تشكيل نظام دولي جديد زادت من اهمية منطقة الشرق الاوسط بوصفها منطقة استقطاب وتجاذب دولي واقليمي ، وقد عنيت الدراسة بالنشأة الاجتماعية والتكوين الثقافي لشخصية تانسو تشيلر بوصفها شخصية اقتصادية مؤثرة في الساحة التركية ، والتي بدورها سعت الى تعزيز الروابط الاقتصادية وبشكل خاص في جانب التجارة مع الاتحاد الاوربي.

كلمات مفتاحية : تانسو تشيلر ، الاقتصاد ، تركيا

Tansu Ciller's Economic Role In Türkiye 1993 - 1996

A . L. Fadha’a Hazem Abdul Hussein

Abstract :-

In the nineties of the last century, Turkey witnessed an economic trend based on openness to the outside world during the premiership of Tansu Ciller 1993-1996, which led to a number of economic changes for the purpose of restructuring the power structure. The changes that took place in the Middle East region at the beginning of the nineties, especially the Gulf War, also contributed The second on January 16, 1991 and the collapse of the Soviet Union on December 25, 1991 and the post-Cold War phase created very large economic crises in the Turkish economy, and the emergence of features of the formation of a new international order increased the importance of the Middle East region as a region of international and regional polarization and attraction. The study was concerned with the social upbringing and cultural formation of the personality of Tansu Ciller as an influential economic figure in the Turkish arena, which in turn sought to strengthen economic ties, especially in the aspect of trade with the European Union.

Keywords: Tansu Ciller, economy, Türkiye

المقدمة :

تعد تانسو تشيلر ابرز الشخصيات الاقتصادية التركية المعاصرة ، حتى ان اسمها اقترن بالاقتصاد في تركيا وأصبح أحداهما يدل على الأخر، ومبعث شهرتها لدى الكثيرين هو تبوئها منصب رئاسة الوزراء في اشد البلدان المؤثرة اقتصاديا في منطقة الشرق الاوسط بوصفها تيارا رئيسيا في المشهد السياسي والاقتصادي

التركي ، ان ذلك لم يكن ليتحقق له لولا انطلاقها من فكر اقتصادي متماسك كان بمثابة العلاج الناجع للمشكلات المستعصية التي عاشتها تركيا خلال تسعينيات القرن المنصرم ، فالمشكلة الاقتصادية كانت دائما الأمر الذي يقصم ظهر الحكومات المتعاقبة في تركيا .

وفي بحثنا هذا تم تناول دور تانسو تشيلر في معالجة الأزمات الاقتصادية التركية (1993 – 1996) عبر عدة محاور ، سلط المحور الاول الضوء على نشأة تانسو تشيلر ودراستها للاقتصاد وسفرها الى امريكا وحصولها على الشهادات العليا من الجامعات الامريكية في مجال الاقتصاد ، وقد تناول المحور الثاني اهم الاوضاع الاقتصادية في تركيا قبل وصول تانسو تشيلر الى رئاسة الوزراء عام 1993 واهم المواقف التي اتخذتها في تلك المدة ، بينما عالج المحور الثالث دور تشيلر الاقتصادي منذ عام 1993 وحتى عام 1995 ، و اهم ماجاء فيه هو الازمة الاقتصادية لعام 1994 وماهي اسبابها و قرارات تانسو تشيلر لوضع الحد لتلك الازمة ، في حين كرس المحور الرابع طرح أفكار تشيلر في الاقتصاد التركي 1995 – 1996 من خلال ممارستها الفعلية للنشاط الاقتصادي والتي تعد تلك المرحلة استثنائية خصوصا بعد تصاعد التيار الاسلامي المتمثل بشخصية نجم الدين اربكان . ونختم البحث بخلاصة تتضمن ابرز النتائج التي توصلنا إليها .

اولا: تانسو تشيلر (النشأة – الدراسة) .

ولدت تانسو تشيلر (Tanşu Çiller) في 23حزيران 1942 في اسطنبول كطفلة وحيدة لحسين نجاتي تشيلر(Husayn Najati Çiller) من أتراك الروملي[1] ومن مواليد مدينة ميلاس والذي كان يعمل في الصحافة و محافظا لمدن شتى ورشحه (CHP) [2] لعضوية البرلمان. والدتها هي مُعزَّز تشيلر (1909-1995) ، من سالونيك من أتراك الروملي ايضا ، وبولادة تشيلر اتخذ كل من نجاتي ومعزيزى قرارا بالزواج الرسمي، وكان حفل الزفاف بسيطا جدا ومتواضعا فقد عقد الزواج في 2 كانون الثاني 1943، وعند زواجهم كان السيد نجاتي قد بلغ من العمر(48) عاما وزوجته (34) عاما، اما الطفلة تشيلر فقد كانت تبلغ (7 شهور) فقط، إلاَّ أنَّ تاريخ ميلادها سجل في 23 تشرين الأول 1946[3] .

التحقت بمدرسة عصمت إينونو (İsmet İnönü)[4] الابتدائية في فيندقلي بإسطنبول. ثم انتقلت الى مدرسة بيلاجيك أديبالي عندما كانت في الصف الخامس الابتدائي لتعيين والدها محافظا على بيلاجيك في عام 1953. ثم عاد والدها إلى إسطنبول مرة أخرى متقاعدًا من أجل الترشيح للبرلمان، وعادت الى مدرسة عصمت اينونو التي نالت منها الشهادة الابتدائية بعد ان غير اسمها الى مدرسة نامق كمال الابتدائية عام1954[5].

وفي بداية عام 1963م التحقت تشيلر بجامعة روبرت الأمريكية العليا (التي عرفت فيما بعد بجامعة البوسفور) في استانبول لدراسة الاقتصاد ، ومن خلال دراستها في تلك الجامعة تعرفت تشيلر على إوزير اوتشران (Özer uçuran) وتزوجا عام 1963، وبعد تخرجها من الجامعة بدرجة البكالوريوس في الاقتصاد عام 1967، سافرت تشيلر مع زوجها إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد حصولها على منحة دراسية لإكمال دراستها ، واتمت مرحلة الدراسات العليا بجامعة هامبشاير (New Hampshire)عام 1969م، وفي نهاية عام1970 أصبحت مواطنة أمريكية بحصولها هي وزوجها على الجنسية الأمريكية[6].

ومنذ مطلع عام 1971 بدأت التدريس في جامعة ييل (Yale) في ولاية كونيتيكت الامريكية، ونظرا لتفوقها تم قبولها مباشرة لإكمال الدكتوراه في جامعة كونيتيكت (Connecticut University)، فحصلت على شهادة الدكتوراه عام 1973 في الاقتصاد وبتقدير امتياز وكان موضوع اطروحتها وعملت كمستشارة في البنك الدولي، ثم أنَّها عادت للتدريس بصفة أستاذ مساعد بجامعة فرانكلين ومارشال عام 1974، وفي نفس العام عادت إلى تركيا واستمرت في مهنة التدريس بجامعة بوغازتش (Boğaziçi)(جامعة البوسفور) وحصلت على لقب استاذ في قسم الاقتصاد بعد حصولها على عدة ترقيات خلال الاعوام (1974-1978)، وفي عام 1983م نالت درجة البروفيسور بعد ان نشرت تشيلر ابحاثها حول الاقتصاد التركي على تسعة طبعات في المجال الاقتصادي [7] .

اشتهرت تشيلر بين عامة الشعب بتقاريرها النقدية الموجهة إلى للسياسات الاقتصادية (لحزب الوطن الام ANAP)[8] والأبحاث التي قامت بها مع أرباب المصانع التركية وجمعية رجال الأعمال بجانب وظيفة عضو

هيئة التدريس في جامعة بوغازجي ، فعينت تشيلر كمستشارة اقتصادية في وزارة الأشغال والأعمال وخلال فترة قصيرة قدمت خدماتها لبلدية استانبول الكبرى[9].

ثانيا : الاوضاع الاقتصادية في تركيا قبل مجيء تانسو تشيلر .

لقد شهد الإقتصاد التركي بعد إنقلاب عام 1980[10] تغيراً كبيراً على صعيد السياسة الإقتصادية ، وبرزت جملة من التغييرات منها تأسيس نظم الإعتماد والتحويل ، ولجان وسيطة للتنسيق ، كذلك انشاء أقسام الإستثمارات الإجنبية ، كما خفضت قيمة الليرة التركية بنسبة 33% وإعتماد سياسة صرف واقعية في بدء برنامج التكييف[11] ، وتم العمل على تنفيذ برنامج تقشفي على مستوى الإنفاق الحكومي والخاص [12] .

وبناءً على ماتقدم حصل استقرار نسبي في الإقتصاد التركي وبدأ يستعيد الإستقرار في الإسعار عام 1982 ، وإرتفعت صادرات السلع من 22% الى 25% بين عامي 1981 – 1982 ، وكان ذلك تقدماً مهماً ، فقد إنخفض العجز التجاري لتركيا فوصل نسبه 30% عام 1984 ، ومن جانبة عد توركت اوزال (Turgut Özal)[13]فوز حزب الوطن الإم في أنتخابات عام 1983 هي تأييد الشعب لسياسته الإقتصادية ، وبالتالي كرر قرارة في فرض سياسة أقتصادية ليبرالية من خلال زيادة الصادرات والحفاظ على الليرة التركية تماشياً مع العملات القوية في العالم ، من خلال السعي لخفض نسبة التضخم ، وتقوية الروابط التجارية على المستوى الخارجي[14] .

لذلك يمكن القول ، إنه بعد بداية صعبة حقق برنامج الإصلاح الإقتصادي الكثير من أهدافة ، فقد بلغ معدل نمو الصادرات 22% سنوياً بين عامي 1980 – 1987 ، وتزايد دخل الصادرات من 2،3 مليار دولار عام 1979 الى 11،7 مليار دولار عام 1988 ، وخلال المدة نفسها ، ارتفعت نسبة الصادرات الصناعية الى 72% ، إما معدل النمو الأجمالي (النمو الإقتصادي) ، فقد ارتفع الى 4،5% سنوياً خلال النصف الأول من الثمانينيات ثم الى 7% و 8% بين عامي 1986 – 1987 ، لكنهُ أنخفض بين عامي 1988 – 1989[15].

وبالرغم من سياسة اوزال الإقتصادية خلال توليه لمنصب رئاسة الوزراء في تركيا من 1983 – 1989 في تحقيق نسبة نمو اقتصادي عالٍ بمعدل 6،3% ، فإنه فشل في الحد من التضخم الذي أزداد من 30% عام 1983 الى 80% عام 1989 ، وبات العمال والموظفين الشريحة الإجتماعية الإكثر تضرراً من هذة السياسة ، إما ذوي المهن الحرفية والفلاحين واصحاب المحلات فهم كانوا أكثر تحصناً من التضخم [16] .

كانت الخطوات الاقتصادية الاولى لتشيلر عام 1986م، إذ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدعوتها إلى وزارة الخارجية لتطلب منها اجراء تقييمات بشأن تركيا ووضعها الاقتصادي، فكانت تشيلر تعمل عن كثب مع مكتب الاستخبارات في (CIA)[17] فكتبت تشيلر تقريرا عن الاقتصاد التركي عام 1989م ، ووردت في بعض نقاطه تقييمات مفصلة عن حجم وقدرات الاقتصاد التركي وسلمته إلى مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية ، وعد ذلك إضافة مفيدة لتشيلر لتقوية موقعها في السياسة التركية ، على الرغم من انها ترفض تسليم هذه التقارير إلى الحكومة التركية لتحصل على دعم وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية [18].

بعد ذلك قامت تشيلر بنشر بحثا في برنامج اقتصادي يبث على الإذاعة التركية حمل اسم "نموذج التوازن الديناميكي الدولي" الذي اعلن كحملة انتخابية لحزب الطريق الصحيح[19] في انتخابات عام 1991م ، وعندما أصبح سليمان ديميريل(Şuleyman Demril) [20] رئيسا للوزراء في تشرين الثاني عام 1991 تمت مكافأة تشيلر فحصلت على وظيفة وزير الدولة المسؤول عن الاقتصاد في الحكومة الائتلافية، وتهدف سياسة تشيلر من خلال هذا البرنامج، إلى خفض التضخم، وتوسيع القاعدة الضريبية واجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية[21].

ثالثا : دور تانسو تشيلر الاقتصادي 1993 – 1995 .

في عام 1993 وبالتحديد في يوم 17 نيسان توفي رئيس الجمهورية التركية توركت اوزال اثر توقف عضلة القلب ، و لتجنب تردي الأوضاع السياسية انتخب ديميريل بديلاً عن اوزال في اليوم نفسه من وفاته ، تاركا رئاسة حزب الطريق الصحيح لتشيلر الذي تخلى عن الزعامة ليصبح رئيسا للجمهورية ، حدث ذلك تزامن مع ترشيح تشيلر نفسها لرئاسة الوزراء يوم 8 حزيران 1993 وتقديم استقالتها من وزارة الدولة للشؤون الاقتصادية ، فازت تشيلر بتصويت اغلبية البرلمان رئيسةً للوزراء في (25 حزيران 1993) وبذلك كانت أول امرأة تتولى منصب رئيس الوزراء في تاريخ تركيا . وأخذت تتهيأ لتكون أول سيدة تتراس الحكومة في تركيا فاستهلت فترة حكمها (25حزيران1993حتى 20ايلول1995) كرئيسة حزب بصورة مستقلة عن خط ديميريل والتخلص من تسلط الاخير في صنع القرار[22] .

منذ عام 1993 بدأت ملامح الركود تظهر على الاقتصاد التركي ، فقد اتسع العجز في حجم التجارة الخارجية الى 14 مليار دولار وقارب الدين الخارجي حوالي 70 مليار دولار فيما وصلت نسبة التضخم الى 71 % ، وقد أكد تقرير اعدته هيئة تخطيط الدولة (D.P.T) التي ترسم الخطط الاقتصادية والتي كانت مسؤولة عن اعداد القرارات الصادرة عام 1980 التي نشرت في 23 كانون الثاني 1981 [23] ، بأنه اذ استمر انعدام التدابير خلال عام 1993 فأن التضخم سيصل الى نسبة 497% ، بينما سيبلغ نسبة الدين العام من الدخل القومي 16,1 [24] .

وتعد أزمة عام 1994 الاقتصادية وليدة لعدة أسباب داخلية وخارجية ، فمن اهم الاسباب الداخلية انخفاض في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية وارتفاع سعر الصرف بمعدل230% خلال ثلاث شهور فقط ، كما رافقت ذلك أزمة مصرفية ظهر فيها زخم في الاقتراض المفرط بسبب العجز المالي المحلي واستخدم النظام المصرفي أسعار فائدة مختلفة بين السوق المحلية والخارجية والتجارة في اذونات الخزينة بدلا من تزويد الاعتمادات المصرفية [25] ، حيث تعد مسألة انهيار الليرة التركية من احدى السمات الرئيسية التي رافقت الاقتصاد التركي خلال عقد التسعينيات ، فقد كان الدولار الامريكي يعادل 8550,85 ليرة عام 1992 اثناء حكومة سليمان ديميريل الائتلافية ، وعندما تولت تانسو تشيلر رئاسة الوزارة عام 1993 وصل الى 10,950,0 ليرة ، ومع بداية عام 1994 اصبح سعر الدولار 18,650,0 ليرة تركية[26] .

اما بالنسبة الى اهم ما يميز الاقتصاد التركي خلال بداية عقد التسعينيات من القرن المنصرم انخفاض في نسبة الصادرات وارتفاع في نسبة الواردات ، وجاء ذلك نتيجة الاوضاع السياسية المضطربة التي حدثت في المنطقة وأهمها تضرر الصادرات التركية لجمهوريات آسيا الوسطى (التي ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي1991)[27] إذ كانت تركيا احدى المنافذ التجارية المهمة لهذه الجمهوريات [28]، هذا من جانب ، ومن جانب اخر فان حرب الخليج الثانية[29] كان لها التأثير السلبي على الاقتصاد التركي ، حيث عانى من ازمات مالية وتضخمية ونقدية كبرى ، فقد لعب الحصار الاقتصادي على العراق دورا بارزا في تراجع الاقتصاد التركي الذي كان يحقق فوائد مباشرة وغير مباشرة في التعامل مع العراق ، ومن اهم هذه الفوائد ايرادات عبور الصادرات النفطية عبر اراضيها حيث بلغت ما بين 400 – 600 مليون دولار سنويا ، فضلا عن الاستفادة من عوائد النقل ورسوم التأمين والشحن ، وقد قدرت الخزانة التجارية التركية الخسائر الاقتصادية التركية منذ نشوب الحرب بـ 6،2 مليار دولار منها 2,2 مليار دولار في قطاع التجارة الخارجية ، و 850 مليون دولار في القطاع المصرفي و 1،3 مليار دولار في قطاع النقل و 650 مليون دولار في قطاع الانشاء و 400 مليون دولار في السياحة[30] .

ومن الجدير بالذكر فأن قرار الحكومة التركية في تعزيز الحل العسكري للمشكلة الكردية، مما أدى الى زيادة النفقات العسكرية بكميات كبيرة وبالتالي زيادة العجز العام الذي اثقل الاقتصاد التركي [31].

اما على الساحة الميدانية فقد تركت الاشتباكات بين الجيش التركي ومقاتلي حزب العمال الكردستاني (PKK)[32] أثرها البالغ على النشاط الاقتصادي في مناطق الجنوب الشرقي، فتوقفت الاستثمارات وتوقف العمل بالشيكات والسندات واضطر أغلب أصحاب المصانع إلى بيعها او اقفالها نهائيا[33] .

وامام هذه المشكلات عملت حكومة تانسو تشيلر على اتخاذ برنامج تقشفي صارم ، والقت باللوم على توركت اوزال لما يعاني منة الاقتصاد التركي قائلة : " ان المشكلات الاقتصادية الحالية تظهر انه لم تتخذ خلال السنوات العشر الاخيرة اجراءات جدية وهي الفترة التي شهدت سيطرة اوزال على السلطة " . كما انها انتقدت ايضا سليمان ديميريل بقولها : "انها ورثت عنه دولة منهارة من الجهات الاربع رغم انها كانت هي نفسها الوزيرة المسؤولة عن الاقتصاد " . كما اكدت ان الاداء السيء لمؤسسات القطاع العام هو سبب رئيسي للمشكلة الاقتصادية ، حيث قامت ببيع بنوك الدولة بأستثناء بنك التصدير والاستيراد التركي لأنها تخالف القانون المصرفي لعام 1994، إذ تم مصادرة 14 مصرفاً خلال هذه الأزمة وتخفيض قيمة العملة بنسبة 13,6%[34] ، كما انها دعت الى اقرار قانون جديد للضرائب يتيح تخفيضها على ذوي الدخل المحدود وتوسيع دائرتها على ذوي المداخيل العالية ، وبالتالي ادى الى اثارا سلبية على رواتب الموظفين واحدثت تراجع في نفقات الميزانية[35].

وعلى الرغم من جميع الحلول التي قدمتها تشيلر، إلاَّ أنَّ هذه الحلول لم تنجح وبقي العجز الاقتصادي حتى عام 1995، وفشلت في تخفيض التضخم الاقتصادي ، وتعرضت السياسات الاقتصادية لحكومة تشيلر الى انتقادات من قبل المعارضة ، فقد صرح مسعود يلماز (Mesut Yılmaz) [36]: " ان الحكومة فشلت فشلا ذريعا على الصعيد الاقتصادي لاسيما بنسبة التضخم العالية والديون الداخلية والخارجية والتراجع الكبير في حجم الصادرات والاستثمارات " ، بينما لايتفق بولند اجاويد (Bülent Ecevit) [37] ونجم الدين اربكان (Necmettin Erbakan)[38] مع طروحات الحكومة حول الاصلاح الضرائبي مفسرين ان الازمة ليست ازمة اقتصادية صرفة وانما هي متصلة بالمسائل السياسية والاجتماعية الاخرى[39] ، وانتقد رئيس تحرير مجلة تركش ديلي نيوز سياسة تشيلر الاقتصادية بقوله:" تستحق تشيلر جائزة نوبل للعام 1994 لما أنجزته في تخريب الاقتصاد في وقت قصير والمفارقة الحقيقية أن رئيسة الوزراء هي أستاذة اقتصاد في الأصل"[40] .

رابعاً : الموقف من المشكلة الاقتصادية عام 1995 – 1996 .

أجريت في 24 كانون الاول 1995 انتخابات مبكرة في تركيا وجائت نتائجها مغايرة تماما لتوقعات تانسو تشيلر ، فقد حصل حزب الرفاه[41] الذي يقوده اربكان على المرتبة الأولى بين الأحزاب التركية ، بحصوله على (21.3%) من إجمالي أصوات الناخبين وبالتالي حصوله على (158) مقعداً، بينما حصل حزب الطريق الصحيح الذي تقوده تشيلر على(19,18%) من الأصوات، وحصل حزب الوطن الأم بقيادة يلماز على (19,65%) من الأصوات ، شكل فوز حزب الرفاه الإسلامي صدمة كبيرة لدى الأوساط السياسية، وكان70% من اصوات الرفاه من منطقة الأناضول، التي شهدت في تلك الفترة تطورا اقتصاديا ملحوظ بفعل النمو السريع للمؤسسات الصغيرة التي تقيم علاقات مباشرة مع مناطق الأطراف ، فقد كان حزب الرفاه يقدم لهذه التجمعات الصغيرة الوسائل الكفيلة بالوصول إلى موارد الدولة وإمكانات التقدم ، لذلك وقفت هذه المناطق مع الرفاه في الانتخابات ليصل للمرتبة الأولى[42] .

على الرغم من فوز حزب الرفاه بالمرتبة الأولى في الانتخابات إلاَّ أنَّ زعيمه اربكان لم يكلف من قبل رئيس الجمهورية بتشكيل الحكومة (لأن حزبه ذو اتجاه إسلامي)، وتم تكليف تشيلر لتشكيل الحكومة بدلا عنه، فبدأت تشيلر بالاتفاق مع يلماز زعيم حزب الوطن الأم لتشكيل حكومة ائتلافية ، فأعلنت تشيلر عن تشكيل ائتلاف حكومي بين حزبي الطريق الصحيح والوطن الأم بزعامة يلماز في(21آذار1996) بوصفه مخرجا من ازمة سياسية طويلة افرزتها النتائج غير الحازمة لانتخابات عام 1995، وسبيلا لحرمان اربكان من المشاركة في تشكيل الحكومة، وحصلت هذه الحكومة على ثقة البرلمان بأغلبية (267) صوتاً في 23آذار1996[43] .

ولم يستمر هذا الائتلاف سوى ثلاثة أشهر وثلاثة أيام، إذ عجز يلماز وتشيلر عن الحفاظ على ائتلاف حزبيهما، ليضطر يلماز إلى تقديم استقالة حكومته إلى ديميريل في (6حزيران1996)، على اثر ذلك قام اعضاء حزب الطريق الصحيح بالضغط على تشيلر للانسحاب من هذا الائتلاف ، وكان من اهم كان من أسباب انهيار الائتلاف هو ضعف الأغلبية البرلمانية للحكومة، إذ كانت تتكون من (267) مقعداً مقسمة إلى (135) مقعدا لتشيلر و(132) مقعدا ليلماز، فذلك يؤدي الى مشكلة حقيقية أمام الحكومة في إقرار مشروعات قوانين تراها ضرورية لمواجهة المشكلات الداخلية المتراكمة[44].

بعد انهيار ائتلاف يلماز- تشيلر، كلف اربكان بتشكيل الحكومة في 7حزيران 1996، وبعد رفض يلماز مشاركة الرفاه في حكومته الائتلافية، اتجه اربكان إلى عدوة الأمس تشيلر فقد استطاع الطرفان التوصل إلى بروتوكول ائتلافي لتشكيل الحكومة الرابعة والخمسين في تركيا، واتفق الطرفان على ان تكون رئاسة الحكومة دورية، سنتان لاربكان وتكون تشيلر وزيرة للخارجية وسنتان لتشيلر ويكون اربكان وزيرا للخارجية[45] .

في ذلك الوقت كان هناك موضوعا اقتصاديا مهما ضمن ملفات السياسة الخارجية التركية وهو موضوع الوحدة الجمركية[46] ، ففي 6 آذار 1995 صدر قرار عن مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا لتنفيذ اتحاد جمركي بينهما ، ودخل حيز التنفيذ في 1 كانون الثاني 1996، وبموجبة يجوز للبضائع السفر بين الكيانين دون أي قيود جمركية ، و لا يغطي الاتحاد الجمركي المجالات الاقتصادية الأساسية مثل الزراعة (التي تنطبق عليها الامتيازات التجارية الثنائية) أو الخدمات أو المشتريات العامة ، على اثر ذلك اصبح هناك بعض التحسينات في الاقتصاد التركي ، وكانت خطوة جيدة في تحسين الوضع المعاشي للمواطن التركي والذي بدورة اصبح راضيا على قرار الوحدة الجمركية وبدأت روح الثقة بينه وبين الحكومة واضحة وبشكل سريع وملحوظ[47] .

ان الوحدة الجمركية لا تمنع ان الحكومة واجهت مشكلتين اقتصاديتين تحتاجان إلى حل ضروري، وهما سد العجز في تمويل القطاع العام والقروض الداخلية كذلك تخفيض حجم القروض الخارجية تدريجيا والتخلي عن سياسة الاقتراض من أجل الإنتاج، وكان يتعين على الحكومة حل مشكلة التضخم التي تعد حصيلة المشاكل المرتبطة ببعضها[48] .

وعلى هذا الاساس اتخذ اربكان خطوات عاجلة لتحسين أوضاع الفئات الدنيا من المجتمع منها رفع رواتب موظفي الدولة والمتقاعدين للنهوض بالواقع المعيشي ، فقد شمل هذا القرار نحو (7,4) مليون موظف متقاعد كذلك رفع رواتب العسكريين والشرطة بنسبه اعلى فضلاً عن رفع الأجور الشهرية للعمال إلى (17) مليون ليرة تركيا (أي ما يعادل 201 دولار)، كما طالب بزيادة الحوافز المالية في الدوائر الحكومية ، هذا من جانب ، أما فيما يتعلق بالديون الخارجية وضعت حكومة الرفاه عدت خطوات اقتصاديه هدفت إلى الامتناع عن الاستدانة من الخارج وهو ما قلل الفوائد التي كانت تصل نسبتها إلى 15% وبينما كان مقدرا أن تدفع تركي(240) مليون دولار فوائد فأنها احتفظت بـــ (10) مليار من هذه القيمة فضلاً عن سداد حصة كبيره من المديونات الخارجية تقدر بـــ (6)مليار دولار من مجموع (80) مليار دولار[49] .

كما قامت الحكومة بتعزيز الصادرات وتغطية عجز الميزانية واتباع سياسة ترشيد النفقات الحكومية وتوفير العملة من دون اللجوء إلى الاستدانة ، واتخذت قرار خصخصة بعض الدوائر الحكومية مما أعطى مؤشرات جيدة بتحقيق تغييرات في عجز الميزانية إذ تراجعت قيم الفائدة في البنوك إلى20% فتراجع التضخم[50].

بخلاف ذلك واجهت إصلاحات اربكان الاقتصادية انتقادات شديده داخل الائتلاف الحكومي من جانب تشيلر ، لعل تفسير ذلك يرجع إلى ان يؤدي ذلك إلى زيادة شعبية الرفاه وتوسيع قاعدته الجماهيرية تمهيدا للفوز في الانتخابات القادمة بمفرده، ومن هذا المنطلق اتخذ وزراء حكومة الرفاه عددا من الخطوات منها، استبدال أكثر من (400) موظف كبير بوزاراتهم وجاءوا بأناس متعاطفين مع الحزب، وبذل أعضاء الحزب جهد كبير للحصول على موافقة وزارة الخارجية لقبول عدد من خريجي المدارس الدينية في السلك الدبلوماسي، بالمقابل

دعا برلمانيو الرفاه الجيش إلى فتح الكليات العسكرية أمام خريجي معاهد الامامة والخطباء، وبدورها أثارت هذه الإجراءات سخط كبير من قبل ممثلي تشيلر في الائتلاف القائم[51].

لقد كانت نوايا نجم الدين اربكان كبيرة في الاصلاح الاقتصادي وكذلك الاستفادة من التطور التكنولوجي ، وتقوية العلاقات مع الدول الاسلامية ودول البلقان ، وذلك عكس ما كان في سياسة تانسو تشيلر التي كانت تتبع السياسة الغربية وذلك ما كان سائدا في عموم السياسة الخارجية التركية ، كما بدأت تظهر تسميات جديدة في السياسة التركية مثل (القائد الاسلامي) او (القائد الديني) المتمثلة بشخص اربكان وظهر ذلك بوضوح اثناء زياراتة الى بعض الدول الاسلامية مثل (ايران ، سنغافورة ، اندونيسيا ، ماليزيا ، مصر ، ليبيا ، نيجيريا ، وكان حزب الرفاه الحاكم يرى ان الاتحاد الاوربي هو اتحاد مسيحي ، وان دخول تركيا للاتحاد غير مفيد وكل هذا هو عكس سياسة تشيلر التي كانت تتوجة وتتقرب للاتحاد بكل الطرق[52] .

الخلاصة :

نشدت هذه الدراسة دور تانسو تشيلر الاقتصادي في تركيا 1993 – 1996 ، وتبين للباحث أن موضوع البحث تحكمت فيها عوامل واعتبارات عديدة تشابكت في مضمونها ، ويمكن الإشارة إلى أبرز الاستنتاجات كما يأتي :

1. عقب انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية تعرض الاقتصاد التركي للاهتزاز. فبعد أن حسمت تركيا خيارها الاستراتيجي لصالح الارتباط بالغرب وانكفأت عن أي توجه للارتباط بالدائرة الحضارية الإسلامية. عادت تركيا من جديد واكتشفت أنها ليست دولة أوروبية فقط بل دولة شرق أوسطية وآسيوية ، ومع هذه التحولات شهدت تركيا تغييرات سياسية في الداخل تجسدت في وصول التيار الإسلامي ممثلاً " بحزب الرفاه " إلى الواجهة السياسية التركية. وقد أضحى هذا التيار عاملاً مهماً في الخلفية السياسية الداخلية للسياسة التركية مما اثر وبشكل واضح على السياسة الاقتصادية لتانسو تشيلر .
2. على الرغم من أن الشعب التركي كغيره من الشعوب يقوم بردود فعل على المشكلات السياسية، إلا أننا نشهد أنه قدم أكبر ردود فعل ضد الحكومة في صناديق الاقتراع حيال الأزمات الاقتصادية العميقة. ما يعني أنه إذا ما تعلق الأمر بالاقتصاد، فإن رد فعله كان أشد وأكثر حزماً. وقد واجهت تركيا الأزمة الخطيرة الأولى في عام 1994، حينما كانت تانسو تشيلر تقود حكومة ائتلافية ، وكانت تشيلر تعتقد أنها ستتغلب على الأزمة من خلال التحكم في جميع المؤسسات التي لها رأي في إدارة الاقتصاد. مع ذلك، لم تنجح خطواتها، بل على العكس أدت إلى مزيد من العجز في الميزانية والحساب الجاري. ومنذ ذلك الحين، لم يتمكن حزب تانسو تيشلر من حيازة الصدارة في الانتخابات.
3. نشاط التيار الإسلامي واستعادة قوته من جديد لاسيما في مناطق جنوب شرقي تركيا ، تلك المناطق التي عانت كثيرا من نقص في الخدمات والصحة وسط اهمال حكومي كبير في تلك الفترة، حيث كانت تركيا ناشطة خارجيا في مجال العلاقات الاقتصادية مع دول أوروبا تاركةً الاقتصاد الداخلي يمر في فترة تدهور كبير، فوجدوا أبناء هذه المناطق ان عودة التيار الإسلامي ربما يساعدهم في التخلص من ضيق العيش وسط التدهور المعيشي المستمر.
4. ان الانجازات التي تحققت في الاقتصاد التركي استطاعت ان تحوله من اقتصاد منهار الى اقتصاد ذو ملامح واعدة ، الا انه لا يمكن ان نغفل المشاكل السياسية والظروف الداخلية والخارجية التي ادت الى انعدام الاستقرار الاقتصادي بشكل واضح ، فلا تزال مشاكل البطالة والديون الخارجية والتضخم تلقي بعبئها على النظام السياسي وعلى المواطنين الاتراك ، فأن المشكلات الاقتصادية وطرق معالجتها ستبقى معيارا مهما لقياس مدى الانجاز الذي استطاعت وظائف النظام السياسي من تضمين العدالة الاجتماعية ضمن اطار الرضا العام .

[1]) اسم أطلقه الترك على أراضي الدولة العثمانية الواقعة في أوروبا التي تشمل الدول المعاصرة الآتية : اليونان ، ومقدونيا، وألبانيا، و كوسوفو، وصربيا، والجبل الأسود، وبلغاريا، و البوسنة. للمزيد ينظر : https://ar.wikipedia.org/wiki

[2])حزب الشعب الجمهوري (بالتركية: Cumhuriyet Halk Partisi) ويعرف اختصاراً (CHP) هو حزب سياسي اجتماعي ديمقراطي اشتراكي علماني يحمل الأفكار الكمالية في تركيا. يعتبر أقدم حزب سياسي في تاريخ تركيا، ويشكل المعارضة الرئيسية في البرلمان التركي. ويصف الحزب نفسه بأنه «حزب ديمقراطي اجتماعيٍ حديث، مخلص لمبادئ وقيم المؤسسة للجهمورية التركية». وحزب الشعب الجمهوري هو المؤسس للجمهورية التركية الحديثة. يتكون شعار الحزب من 6 أسهم بيضاء على خلفية حمراء تمثل هذه الأسهم المبادئ الرئيسية للفكر الكمالي وهي (الحكم الجمهوري، القومية، سيطرة الدولة، الشعبوية، واللائكية والإصلاحية ، تأسس سنة 1919 خلال مؤتمر سيفاس كاتحاد لمجموعات الكفاح ضد الغزو اليوناني للأناضول، أعلن عن الحزب كمنظمة سياسية في عام 1923، وقد أعلن الحزب التسمية الجديدة له «حزب الشعب الجمهوري» (CHP) مع انتقال تركيا لفترة الحزب الواحد . للمزيد ينظر : حميد فارس حسن سليمان ، السياسة الخارجية التركية مابعد الحرب الباردة ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2006 ، ص 38 – 39 .

[3]) عبير عدي علي الصالح ، تانسو تشيلر ودورها السياسي في تركيا (1990-2002 ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الانسانية ، جامعة تكريت ، 2019 ، ص 7 .

[4]) ولد في ازمير (1973-1884) واكمل دراسته في الكلية العسكرية ،خدم في الجيش التركي وشارك في الحرب العالمية الاولى عام1914، برز نجمه في معركة(اينونو) الشهيرة في حرب الاستقلال التركية، ومن هنا جاءت تسميته اينونو، خلف اتاتورك في رئاسة الوزراء، وله الفضل في ابقاء تركيا على الحياد اثناء الحرب العالمية الثانية1945، ثم اقر مبدأ التعددية الحزبية، للمزيد عنه ينظر: علاء طه ياسين، عصمت اينونو ودوره السياسي في تركيا1884-1973،اطروحة دكتوراه،(غير منشوره)، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، 2006، ص7.

[5]) حسن فؤاد، تانسو تشيلر، صحيفة الأهرام، في 1994/11/4.

[6]) Ustun Reinart, Ambition for all Seasons: Tansu Ciller, Middle East review of International Affairs ,Vol.3, No.1, March1999, p.81.

[7]) Ustun Reinart, Ambition for all Seasons: Tansu Ciller, Middle East review of International Affairs ,Vol.3, No.1, March1999, p.81- 82.

[8]) حزب الوطن الأم (باللغة التركيّة: Anavatan Partisi)، حزب سياسي قومي تركي من يمين الوسط أسسه تورغوت أوزال عام 1983. في 5 مايو 2005 اندمج مع حزب الطريق القويم ليشكلا الحزب الديمقراطي التركي، كان الحزب يعد حزبًا نيوليبراليًا محافظًا وقوميًا يمين الوسط ، يدعم القيود المفروضة على الدور الذي يمكن أن تلعبه الحكومة في الاقتصاد ، كما دعم رأس المال الخاص والمشاريع وبعض التعبيرات العامة عن الدين. فاز حزب الوطن الأم الجديد في الانتخابات العامة التركية عام 1983 بقيادة أوزال. للمزيد ينظر : حميد فارس حسن سليمان ، المصدر السابق ، ص 34 – 36 .

[9]) Herrnson P.Lay & Stokes K. ,Women running “as women” :Candidate gender ,campaign issues and voter-targeting strategies ,The Journal of politics ,Vol.65, No.1 ,2003 ,p443.

[10]) لذي قاده رئيس الأركان العامة الجنرال كنعان ايفرين مع مجموعة من الضباط في يوم 12 ايلول1980 . وهو الانقلاب الثالث في تاريخ جمهورية تركيا ، وقد سبقه انقلاب 1960 و انقلاب المذكرة عام 1971. فبعد الفشل الذي جناه حزب الشعب لم يبق أمامه سوى التآمر مع العسكر لقلب نظام الحكم، وقاموا بالانقلاب 12 سبتمبر بقيادة كنعان إفرين، الذي علق الدستور وأعلن الأحكام العرفية في تركيا بعدما انتهت فترة رئاسة رئيس الجمهورية؛ فخري كورتورك في 6 أبريل 1980.أصدر العسكر دستور جديد في 2 سبتمبر 1982 ، وبعد الانقلاب حُكمت البلاد حكماً عسكرياً ثم أصبح قائد الانقلاب كنعان إفرين رئيساً للجمهورية. للمزيد ينظر : فضاء حازم عبد الحسين المحمداوي ، دور كنعان ايفرين السياسي والعسكري في تركيا 1980 – 1989 ، رسالة ماجستير ، كلية التربية للبنات ، جامعة البصرة ، 2015 ، ص 63 – 66 .

[11]) كانت الشكوى الرئيسية التي ظل توركت اوزال يرددها طوال عام 1980 وحتى انقلاب 12 ايلول 1980 ، تتمثل في إنة ليس هناك مناخ سياسي يساعد على التطبيق الصحيح لبرنامج التكيف الهيكلي واجراءات التقشف والتي كانت تهدف اساساً الى إن يقام في تركيا اقتصاد سوق حرة ، وقبل شهر من انقلاب 1980 قال اوزال إنه يستطيع إن يغير الوضع الإقتصادي في تركيا خلال أربع سنوات ، ولكن بعد الإنقلاب رأى توركت اوزال بإنة جاء الوقت المناسب لتطبيق البرنامج ، واصبح المناخ السياسي ملائم في تركيا للإستقرار الإقتصادي . لمزيد من التفاصيل ينظر : وليد رضوان ، تركيا بين العلمانية والأسلام ، الطبعة الاولى ، بيروت ، 2006، ص 213 – 214 .

[12]) حيدر عبد الجبار حسوني الخفاجي ، المحددات السياسية والاقتصادية تجاه علاقة تركيا بالاتحاد الاوربي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2009، ص 54 .

[13]) توركت اوزال : ولد في مالطيا 1927م، وفي 1950 انهى دراسته للكهرباء في جامعة استنبول التقنية وارسل في 1952م إلى الولايات المتحدة الأمريكية للتخصص في مجال اقتصاد الهندسة، عام 1954 تزوج للمرة الثانية من سمرا اوزال ابنة عمه، اصبح في1977 مستشارا اقتصاديا في حكومة سليمان ديميريل، تولى منصب نائب رئيس الحكومة المسؤول عن الاقتصاد بعد انقلاب 1980 وأسس عام 1983م حزب الوطن الأم (ANAP)، للمزيد ينظر: Muhittin ATAMAN, "Leadership Change: Ozal Leadership and Restuctnring in Turkish Foreign Policy", Alternatives Turkish Journal International Relations", Vol.1, No.1, Spring 2002, PP. 120-128

[14]) Kemal H. Karpat , Studies on Turkish Politics and Society: Selected Articles and Essays , Boston , 2004 . P . 146 .

[15]) رضا هلال ، السيف والهلال (تركيا من اتاتورك الى اربكان) الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي ، الطبعة الاولى ، القاهرة ، 1999 ، ص 148 – 152 .

[16]) باسل حسين زغير ، التنمية السياسية في تركيا (دراسة تحليلية للازمات السياسية 1980 – 1993) ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 1995 ، ص 125 – 126 .

[17]) وكالة المخابرات المركزية تأسست في 18 ايلول 1947 وتعرف اختصاراً بـ « سي آي أي » الوكالات الرئيسية لجمع الاستخبارات في الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة. يقع مقر الوكالة في لانغلي، بمقاطعة فيرفاكس فرجينيا على طول نهر بوتوماك. يعمل موظفوها في سفارات الولايات المتحدة ومناطق أخرى متعددة حول العالم. للمزيد ينظر : https://ar.wikipedia.org/wiki/

[18]) Waston R.P. &Jencik A. &Selzer J.A. ,Women world leaders: Comparative analysis and gender differences, Journal of International women's studies, Vol.7, No.2, 2005, p.p. 53-54.

[19]) حزب الطريق الصحيح : تأسس حزب الطريق القويم في 23 يونيو/حزيران 1983 على أيدى المحامي حسام الدين جيندروق، يوم كان سليمان ديميريل ممنوعا من العمل السياسي ، ويعد حزب سياسي تركي يمثل وسط اليمين، شارك في

حكومات مختلفة. تراجعت منذ انتخابات 1995 شعبيته التي ارتبطت بشكل كبير بسليمان ديميريل. استقطب حزب العدالة والتنمية عددا من رموزه. للمزيد ينظر : باسل حسين زغير ، المصدر السابق ، ص 44 .

[20]) ولد في قرية إسلام كويا عام1924، نال البكالوريوس في الهندسة من جامعة استنبول التقنية عام 1949، وتقلد عدة مناصب منها مدير عام لهيئة أشغال الدولة المائية وظل بالمنصب حتى انقلاب1960، انظم إلى حزب العدالة والتنمية في 1961، ثم تولى رئاسته في عام 1964م، انطلق بعدها في مجال العمل السياسي وتقلد عدة مناصب في دفة الحكم، للمزيد ينظر: كرم اوكتم، تركيا الأمة الغاضبة، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، مطبعة سطور الأولى، القاهرة، 2011م، ص 84.

[21]) Karca, Çiller'in baticiliği teknik bir ayrintidir, Yeni Şafak, Hakan Albayrak, 19 Ocak ,1998, S.2.

[22]) Hande Guhas Has , Toplumsal Cinsiyet Ve Dis Politika : Turk Dis Politikasinda Tansu Çiller Donemi 1996 – 97 , Yüksek Lisans Tezi, Ekonomi ve Teknoloji Üniversitesi , 1917 , S 49

[23]) للاطلاع على القرارت الاقتصادية الصادرة منذ عام 1980 – 1983 ينظر : Meltem Tekerek , 12 EYLÜL ASKERİ MÜDAHALESİ VE EKONOMİ POLİTİKALARI , Yüksek Lisans Tezi , TÜRK İNKILÂP TARİHİ ENSTİTÜSÜ , T.C ANKARA ÜNİVERSİTESİ , 2012 . , S 201 -241 .

[24]) باسل حسين زغير ، المصدر السابق ، ص 129 .

[25]) Bill Sakar, International financial crises and the political Economy of financial reframes in Turkey 1994-2009, world academy of science ,Engineering and Technology,Vol:60,2013, P.122.

[26]) Turkish Daily News , Ankara , 1/ 11 / 1989

[27]) ادى انهيار الاتحاد السوفيتي الى تبعات كثيرة على تركيا ، واصبحت تركيا تمضي نحو تغيير القوى في امنها القومي واثبات هويتها في منطقة الشرق الاوسط ، وكانت الاسباب كثيرة منها اهمية تركيا في حلف الناتو و كذلك موقع تركيا المهم في المنطقة ، ولذلك ارادت تركيا اثبات نفسها في التغيرات الجديدة ، كما لا ننسى الدور المهم لتركيا خلال الحرب الباردة ، فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي اصبح موقف تركيا وتاثيرها في المنطقة اقل ، لذلك كان الموضوع الاول للحكومة التركية هي العودة بقوة لتثبت نفسها في المنطقة . للمزيد ينظر : DAMLA SEVİMLİ , PRIME MINISTER TANSU ÇİLLER (1993-1996): HER IMPACT ON FEMINISM IN TURKEY? , PhD thesis . YEDİTEPE UNIVERSITY , 2020 , P 49

[28]) علي هاشم عبدالله البهادلي، السياسة الخارجية التركية حيال العراق بعد أحداث آب1990م وآفاق المستقبل، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2001، ص201.

[29]) حرب الخليج الثانية، تسمى كذلك عملية عاصفة الصحراء أو حرب تحرير الكويت (2 أب 1990 إلى 28 شباط 1991) ، هي حرب شنتها قوات التحالف المكونة من 34 دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق بعد أخذ الإذن من الأمم المتحدة لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي، تطور النزاع في سياق حرب الخليج الأولى، وفي عام 1990 اتهم العراق الكويت بسرقة النفط عبر الحفر بطريقة مائلة ، وعندما أجتاحت العراق الكويت فرضت عقوبات اقتصادية على العراق وطالب مجلس الأمن القوات العراقية بالانسحاب من الأراضي الكويتية دون قيد أو شرط. للمزيد ينظر : https://www.marefa.org

[30]) عامر علي راضي العلاق ، الخيارات التركية تجاه الاتحاد الاوربي : دراسة في العلاقات التركية الاوربية ما بعد الحرب الباردة ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، اطروحة دكتوراه ، 2005 ، ص 47 .

[31]) مجلة شؤون تركية، العدد10، بيروت، 25 آذار 1994.

[32]) تأسس حزب العمال الكردستاني "بي كاي كاي" (PKK) في 27 تشرين الثاني 1978 بطريقة سرية على يد مجموعة من الطلاب الماركسيين غير المؤثرين في الساحة السياسية الكردية، بينهم عبد الله أوجلان الذي اختير رئيسا للحزب، لكنّ عدد عناصر الحزب تجاوز في التسعينيات عشرة آلاف مقاتل. للمزيد ينظر : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/2/12

[33]) فواز جارالله نايف الدليمي، وائل سامي طه الحافظ ، اتجاهات النمو في الاقتصاد التركي1968-1988، مركز الدراسات الإقليمية، السنة2، العدد4، جامعة الموصل، كانون الأول 2005م، ص33.

[34]) Hüseyin Çavuşoğlu, Türk siyasal Yaşaminda Doğru yol Partisi, Sosyal Bilimler Enstitüsü, Karşilaştirmali, Tarih Programi Doktora Tezi, Dokus Eylul Universitesi, Izmir ,2009, S.244 .

[35]) الرئيسة تشيلر شابة وجميلة لكن خبرتها محدودة، تركيا امام النقيضين: دخول اوروبا والفوضى الاجتماعية، الوسط، العدد122، في30-5-1994، ص39.

[36]) مسعود يلماز : ولد في 6 نوفمبر 1947 في اسطنبول. وقد بدأ التعليم المتوسط في مدرسة إستراليا الثانوية وأنهاه في مدرسة إسطنبول الثانوية بنين. وفي عام 1971 تخرج من كليه العلوم السياسية قسم ماليه والاقتصاد جامعة لأنقرة. وأتم دراسة الدراسات العليا في كليه إقتصاد وعلوم سياسية جامعة كولونيا في ألمانيا فيما بين عامين (1972:1974) . وقد تولي وظائف في قطاعات الكيمياء والنسيج والتوصيل وعمل كمدير في شركات خاصه متنوعه ، تولى رئاسة الوطن الام فيما بين الأعوام (1991 - 1999) وتولى رئاسة الوزراء 3 مرات لوزارات مختلفة. للمزيد ينظر : https://www.marefa.org/

[37]) بولنت أجاويد (28 ايار 1925 - 5 تشرين الثاني 2006) سياسي يساري وصحفي وشاعر تركي. تولى رئاسة وزراء تركيا خمس مرات كما شغل منصب زعيم حزب الشعب الجمهوري في الفترة من 1972 إلى 1980 كما تولى منصب زعيم حزب اليسار الديمقراطي في الفترة من 1987 إلى 1988 وفي الفترة من 1989 إلى 2004. وشهد ثلاثة انقلابات عسكرية. للمزيد ينظر : منشورات الوكالة العالمية ، سلسلة وثائق وكر الجاسوسية ، تدخلات امريكا في البلدان الاسلامية (تركيا) ، ملفة 41 ، وثيقة رقم 3 ، ط1 ، بيروت ، 1991 ، ص 26 – 42 .

[38]) نجم الدين أربكان : (29 تشرين الاول 1926 - 27 شباط 2011) مهندس وسياسي تركي، تولى رئاسة حزب الرفاه ورئاسة وزراء تركيا من الفترة بين 1996 و1997 عرف بتوجهاته الإسلامية. حاصل على الدكتوراه من جامعة آخن الألمانية في هندسة المحركات عام 1956 . للمزيد ينظر
. The Columbia Encyclopedia , Necmettin Erbakan , The Columbia University Press ,2013

[39]) باسل حسين زغير ، المصدر السابق ، ص 130 – 131 .

[40]) عصمت امست، رئيسة الوزراء التركية الجديدة: صورة تعكس واقعا مليئا بالمشاكل، مجلة الوسط، العدد78، في 1993/7/26، ص37.

[41]) حزب الرفاه : هو حزب سياسي تركي تأسس في عام 1983م عندما سمح النظام العسكري بتكوين الأحزاب، سارعت مجموعة نجم الدين أربكان إلى تكوين هذا الحزب.خاض الرفاه جولات الانتخابات البلدية والتشريعية منذ تأسيسه وحقق تقدمًا مضطردًا. دفعت الانتخابات البلدية لعام 1994م بحزب الرفاه إلى ساحة الاهتمام العالمي والإقليمي والمحلي، نظراً لفوزه في أكثر من 400 بلدية، كان أهمها بلدية أنقرة وبلدية إسطنبول، ومثلت هذه الانتخابات إرهاصًا بتزايد شعبية الرفاه. وجاءت نتائج الانتخابات التشريعية في كانون أول - ديسمبر 1995م، وفاز فيها حزب الرفاه بـ 158 مقعداً، وهذا الرقم يمثل خُمس أعضاء المجلس التشريعي ، تم حظر الحزب في 1998م بتهمة انتهاك علمانية الدستور . للمزيد ينظر : احمد عبد الباقي احمد ، الدور السياسي للقوميات في تركيا الاكراد (دراسة حالة) ، رسالة ماجستير ، مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، 1989 ، ص 44 .

[42]) 2. افراح ناثر جاسم حمدون، الحركات الإسلامية في تركيا (1980-2002) دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه،(غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2008م ، ص 101 – 103 .

[43]) فوزي محمد صالح وهب آل اسود، سليمان ديميريل وحزب الطريق الصحيح 1983-1997، رسالة ماجستير،(غير منشورة)، جامعة الموصل، كلية الآداب، 2012، ص84.

[44]) جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية-التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998م ، ص 63 .

[45]) حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصرة، ترجمة: حسين عمر، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2009م ، ص 105 .

[46]) تقدمت تركيا بطلب العضوية الكاملة في الجماعة الأوروبية عام ١٩٨٧ ولكن طلبها قوبل بالرفض إلا أن أوروبا لم تقل "لا" نهائية لجهة عدم قبول العضوية وبقيت مركز جذب سياسي واقتصادي وثقافي بالنسبة لتركيا التي سعت إلى توثيق علاقاتها مع العواصم الأوروبية وقد نجحت في عام ١٩٩٥ في توقيع اتفاقية الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، وتهدف الاتفاقية إلى إلغاء كامل للحقوق الجمركية والقيود الخاصة بالتحديد الكمي للسلع وعلى تطابق أسعار البضائع التركية والأوروبية. وكذلك إلى سياسات تفضيلية وإلى مقارنة وتقارب القوانين الجمركية. وترى الأوساط الإسلامية في تركيا ولا سيما حزب الرفاه المنحل أن التوصل إلى هذه الاتفاقية قبل أيام من الانتخابات العامة التي جرت في كانون الأول عام ١٩٩٥ كان مقصوداً بدرجة أو بأخرى من الجانبين التركي والأوروبي، فهي جاءت كوسيلة لدعم الأحزاب العلمانية في مواجهة حزب الرفاه الذي فاز في هذه الانتخابات. وقد أجرت تركيا في العام نفسه جملة من التعديلات في المواد الخاصة باحترام حقوق الإنسان من خلال السماح للعمال والموظفين بالعمل السياسي وخفض سن الانتخاب إلى ١٨ سنة والسماح للمعتقلين بالمشاركة في الانتخابات وزيادة عدد أعضاء البرلمان من ٤٥٠ عضواً إلى ٥٥٠ عضواً إضافة إلى مجموعة من التعديلات الأخرى. للمزيد ينظر :خورشيد حسين دلي ، تركيا وقضايا السياسة الخارجية (دراسة) ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 1999 ، ص 23 .

[47]) DAMLA SEVİMLİ , Op . Cit ., P . 51 .

[48]) IInur Cevik, Erbakan: Rafa face Economic hard facts, 26 july, 1996, p.1.

[49]) أحمد خليل الضبع، الاقتصاد التركي، مسيرة محفوفة بالمخاطر، مجلة السياسة الدولية، العدد131، مصر، 1998، ص203.

[50]) عمرو الشوبكي، الإسلامية التركية من الرفاه إلى العدالة والتنمية، في مجموعة باحثين، عودة العثمانيين والإسلامية التركية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ط2، دبي، 2011، ص ص191-192.

[51]) منال محمد صالح الحمداني، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية 1969-1997م، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012م ، 245 .

[52]) DAMLA SEVİMLİ ، Op . Cit ., P . 55.